

## خطة لاسد

### احتياجات ليبيا من اليد العاملة

دكتور على رفاعه الانصارى\*

كثيرا ما نسمع صيحات عن اليد العاملة احداها تقول أن ليبيا تشكو عجزا في اليد العاملة .

- واحداها تقول هناك عاطلون لا يجدون عملا .
- وأخرى تقول عندنا بطالة مقنعة وتضخم في الجهاز الادارى .
- ورابعة تنادى استكملوا النقص من اليد العاملة الاجنبية .
- وأخرى تنادى اقفلوا الباب .

هذه الصيحات تناقض احداها الاخرى وكل منها يستند الى أرقام من الاحصاء فأين تكمن الحقيقة ؟

هذا هو ما أرادت هذه المقالة أن تعالجه أملا في الوصول الى الحل .

في الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ قامت الثورة الليبية المجيدة تنادى بالحرية والاشتراكية والوحدة - ومن التطبيقات التى ظهرت لهذه المبادئ - وأخصها مبدأ الاشتراكية - وضع الفئة العاملة من الشعب في وضعها السليم ووضع الاقتصاد الوطنى في خدمة الاهداف الوطنية بل والتخلص من السيطرة الاجنبية في بعض القطاعات - وتفضيل العنصر الوطنى في ملء احتياجات العمل وأن لم يكف فتستوفى الاحتياجات من العناصر العربية الاخرى ان وجدت ، فان لم توجد فمن العناصر الاجنبية .

غير أن أهم التغييرات التى سوف تطرأ على الاقتصاد الليبى هو اعادة النظر

\* استاذ ادارة الاعمال بكلية الاقتصاد والتجارة - بنغازى .

في مشروعات التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس القادمة فقد كانت الخطة التي  
تحتوى على كثير من المشروعات التي تتصف بالبذخ أو عدم ضرورتها الملحة  
- كما أن الكثير منها كان ولا زال مخصصا لميادين الخدمات ولها الأولوية  
مشروعات الانتاج •

ولا زال الوقت مبكرا لمعرفة الاتجاهات بالدقة مما يجعل الأمر متعسرا  
لإصدار أحكام سليمة ولكننا سنحاول إبراز الحقائق وهي وحدها ستشير إلى  
حلول تبرز للرؤيا في الأفق وسوف نحاول استشفافها عبر جيل من السكان  
أن الموضوع يتصل بالمستقبل على المدى البعيد •

لقد كان الباعث على إجراء هذا البحث هو اختلاف النظرة بين عهدين ،  
الثورة والعهد البائد - فإن العهد البائد مع احساسه بضخامة المشكلة لم يعط  
أن يضع لها الحل الصحيح بل بذل محاولات متخاذلة هنا وهناك بحيث لم يمس  
المشكلة علاجاً جذرياً وأحياناً عمد إلى إجراءات كانت تتيح لها مضاعفة المشكلة  
فمثلاً لم تؤخذ أمور التدريب مأخذاً جدياً لتتسع دوائره أفقياً ورأى  
فنتناول الأعداد والتخصصات والمستويات التي تحتاجها البلاد ولم يحل  
المسؤولون علاجاً لتضخم الجهاز الحكومي في مختلف قطاعاته ، بل ساروا على  
العكس وأضافوا إليه أعداداً أخرى من الموظفين - وكان للمعاونات الاجتماعية أثر  
المنعكس على البطالة والتقاعد - ولم يضبط التزاوج الحادث بين من يسجلون  
أنفسهم مزارعين مرة فيفيدون من المنح والمعونات والقروض الزراعية وبين من  
يفتتحون محالاً تجارية أو هم مسجلون موظفين أو مباشرين في دوائر أخرى -  
يفتح باب العمالة الخارجية صريحاً لاستجلاب العناصر الصالحة بل ترك أمر  
للاهواء ولمحاولات المرور من ثغرات القانون والتحايل على نصوصه - والغريب  
أن العمل الاجنبى لم ينقص بناء على هذه القيود بل زاد في عدده غير مراعى  
المصلحة الوطنية •

ومع أن الثورة لا تزال وليدة فقد أبرزت هذه المشكلة ونادت بالتفكير العلم  
للمساهمة في إيجاد الحلول ونرجو ألا يمضى كبير وقت الا وتكون الخطة السليمة  
قد خططت ووضحت الأهداف والوسائل لتحقيقها •



لقد وضعت خطة هذا البحث لتتناول أولا المصادر المتاحة التي يستمد منها عرض العمل ثم تحليلها عن القوة العاملة الحالية بمختلف تصنيفاتها وتوزيعاتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة - والتعرض لامكانيات التدريب مع بذل محاولات لتقدير احتياجات البلاد من اليد العاملة في السنوات الخمس القادمة • ولقد اعتمدنا على احصاءات مصلحة الاحصاء والتعداد وعلى تقارير مصلحة العمل الرسمية • وانا نعترف من الآن أن البحث يفتقر الى المسح الميداني باجراء الاستقصاءات بين الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات لمعرفة الرأي ووجهة النظر والاحتياجات على الطبيعة ومن مصادرها الاولى لتدعم الاستنتاجات التي تتوصل اليها •

### مصادر العمل :

لما كان القطاع الذي نبحث عنه هو القوة العاملة في ليبيا كان لا بد من الاهتمام باحصائياتها وتوزيعاتها حسب العمر والجنس والنشاط الاقتصادي والمهنة وقد جرت عادة الباحثين أن ينظروا الى الوراء ليتعرفوا على الحاضر وكيف تطور الامر مع الزمن حتى وصل الى الوضع الراهن - كما يؤخذ الوضع الراهن مؤشرا لما سيكون عليه المستقبل •

سنحاول أولا التحدث عن المصادر التي تستمد منها القوة العاملة باحثين عرض العمل وعما اذا كانت موارد في طريقها للنماء فنستطيع أن نطمئن للمستقبل أم تتجه الى الانكماش بحيث نجزع من مواجهة الموقف، أو أن النمو في حد ذاته لا يساير النمو الاقتصادي المنتظر للبلاد فنحتاج الى ايجاد التوازن الدقيق بين العرض والطلب خاصة وأن المشكلة حتى وان كانت اقتصادية الا أن لها جوانب اجتماعية بعيدة الخطر •

### ( ١ ) الخصب السكاني :

ان أولى الخطوات تأتي في التعرف على الخصب السكاني وأقرب الاحصاءات الكاملة هي احصاء سنة ١٩٦٤ غير أن المجتمع الليبي قد تحرك كثيرا بعد عام ١٩٦٤ بحيث لم تعد تلك الارقام تمثل الواقع لا في عدد السكان ولا في عدد المتعلمين

ولا في عدد العاملين بل يحتاج الامر الى جهد من رجال الاحصاء في تقدير تلك النواحي تقديرا دقيقا .

فمثلا كان عدد السكان حسب احصاء سنة ١٩٦٤ هو ١٥٦٤٣٦٩ في حين أن تقديراته لعام سنة ١٩٦٧ ١٧٤٣٣٦٧ ولعام ١٩٦٨ ، ١٨٠٦١٢٨ وأنه على أساس معدل الزيادة المركب وهو ٣.٦٪ سنويا سيصل الى ٢٢١٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٤ - كانت احصاءات التعليم سنة ١٩٦٤ تقول أن عدد الطلبة في المدارس والكليات هو ١٧٨٨٢٩ غير أن احصاءات وزارة التربية والتعليم تحركت بعد ذلك الى رقم ٢٤٨٩٤٢ في عام ١٩٦٧ واحصاءات العمل في عام ١٩٦٤ كانت ٤٠٥٣٦٩ فأصبحت ٤٣٩٠٠٠ تقريبا في عام ١٩٦٨ حسب تقديرات وزارة التنمية والتخطيط في مسودات خطتها الخمسية الثانية مما سيأتي تفصيله خلال البحث .

وسوف نتوقف قليلا أمام بعض الظواهر الملفتة للنظر .

نبدأ بالقاء النظرة الاولى على زيادة عدد السكان بمعدلها المركب في الوقت الحاضر الذي يحسب بمقدار ٣.٦٪ سنويا وليبيا بهذا المعدل تعد من أسرع الدول في نمو سكانها تفوق مثيلاتها كالجمهورية العربية المتحدة (٢.٩٪) والهند والصين فضلا عن كثير من الدول المتقدمة فسكان ليبيا يتضاعفون مرة كل عشرين سنة - وهذا يرجع الى عاملين الاول هو تحسين الاحوال الصحية في بحر المدة الماضية مما جعل نسبة الوفيات تهبط وتؤثر في النتيجة النهائية لزيادة السكان - كما أن هناك آلاف من الليبيين يعودون الى الوطن من مهجرهم في الاقطار العربية المجاورة ولا تزال ليبيا تدعو أبناءها من المهاجرين للعودة والمساهمة في انماء البلاد . فالتقدير للزيادة المطروح الآن بمعرفة مصلحة الاحصاء والتعداد يقول بأن عدد السكان سوف يزداد بمقدار ٤٠٨٠٠٠ نسمة في بحر السنوات الخمس القادمة - ولما كانت نسبة العاملين اقتصاديا الآن تصل الى ٢٥.٩٪ من مجموع السكان فمعنى ذلك اننا ننتظر أن ينضم الى العمل حوالي ١٠٥٦٧٢ شخصا في تلك الفترة

( ب ) تركيز السكان :

أما الظاهرة الثانية فهي تركيز نسبة كبرى من السكان في مناطق معينة كالشق

الغربي من البلاد أو الشق الشرقي منها بسبب عوامل جغرافية كتكوين السطح ومقدار سقوط الامطار مع تبعثر باقى السكان بين الواحات والصحراء - فاذا نظرنا الى توزيع السكان على أساس المناطق الجغرافية فانا نجد التكتل السكاني يظهر في الجانب الغربي من البلاد اذ تبلغ مساحته ٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع ويمثل ١٤٪ من المساحة الكلية بينما نسبة السكان فيه ٦٦٪ من المجموع الكلى وتصبح كثافة السكان ٤١٣ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع ويأتى الجانب الشرقي في المرتبة الثانية اذ تبلغ مساحته ٨٥٥ ألف كيلو متر مربع ونسبته ٤٩٪ من المساحة الكلية بينما يحتوى من السكان على نسبة ٢٩٪ وتصل الكثافة السكانية الى ٥٣ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع - أما الجنوب فهو أكثر معاناة من قلة السكان اذ تبلغ مساحته ٦٥٥ ألف كيلو متر مربع بنسبة من المساحة الكلية تصل الى ٣٧٪ بينما يمثل سكانه نسبة ٥٪ فقط وتبلغ كثافتهم ١٢ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع - وتزداد المساحات الصحراوية فراغا بين هذه الاجزاء . من هنا يتضح أن التركيز السكاني (٩٥) يمتد في الاجزاء الشمالية شرقا وغربا وتزداد خلخلته كلما توغلنا جنوبا فيما عدا تجمعات الواحات ١ .

### ( ج ) الاستيطان :

ولما كنا نتناول بالبحث تلك الفئة من السكان التى تساهم في الاقتصاد بمفهومه الحديث فيجدر بنا من الآن الاخذ بعين الحذر العناصر غير المستقرة في استيطانها من الرحل وشبه الرحل فهؤلاء لا يزالون على هامش الحياة الاقتصادية الحديثة ويعيننا بطبيعة الحال الاسر المستقرة حيث يقع في دائرتها من يحتمل أن يكونوا من اليد العاملة الحديثة . والجدول التالى يبين نوع الاستيطان حسب الوحدات المنزلية .



## توزيع الأسر حسب أعداد أفرادها ونوع

## الاستيطان (٢)

## جدول رقم ١

| جملة   | نوع الاستيطان |         |       |         | عدد أفراد الأسرة |
|--------|---------------|---------|-------|---------|------------------|
|        | غير مبين      | شبه رحل | رحل   | مستقرون |                  |
| ٢٠٠٣   | ٥٢٢           | ١٥٠٤    | ١٥٧٦  | ١٦٤٠١   | ( ١ )            |
| ٤٨٥٢٨  | ٧٨٩           | ٤٢٢٥    | ٥٠٢٨  | ٣٨٤٨٦   | ( ٢ )            |
| ٥٢٧٧٣  | ٧٦٦           | ٥٠٤٥    | ٥٩٨٦  | ٤٠٩٧٦   | ( ٣ )            |
| ٥٣٠٤٠  | ٧٧٤           | ٤٨٩٩    | ٦٠٢٦  | ٤١٣٤١   | ( ٤ )            |
| ٤٧٩٠٩  | ٦٠١           | ٤٥٧٧    | ٥٥٤٣  | ٣٧١٨٨   | ( ٥ )            |
| ٣٩١٩٠  | ٤٤٦           | ٣٤٧٦    | ٤٧٠٩  | ٣٠٥٥٩   | ( ٦ )            |
| ٢٨٥٦٧  | ٢٩١           | ٢٦١١    | ٣٥٩٩  | ٢٢٠٦٦   | ( ٧ )            |
| ١٨٣٦٧  | ٢٠٤           | ١٧٠٥    | ٢٤٦٩  | ١٣٩٨٩   | ( ٨ )            |
| ١٠٥٠٣  | ٩٦            | ٠٩٣٠    | ١٢٩٨  | ٨١٧٩    | ( ٩ )            |
| ١٣١١٠  | ٢١٧           | ١١٩٨    | ١٧٥٤  | ٩٩٤١    | ( ١٠ )           |
| ٣٣١٩٩٠ | ٤٧٠٦          | ٣٠١٧٠   | ٣٧٩٨٨ | ٢٥٩١٢٦  | المجموع          |

نجد من هذا الجدول أن عدد الأسر المستقرة هو ٢٥٩١٢٦ أسرة وهناك عدد ٣٧٩٨٨ أسرة من الرحل وعدد ٣٠١٧٠ أسرة من شبه الرحل الذين يتنقلون

٢ - المجموعة الإحصائية - مصلحة الإحصاء والتعداد سنة ١٩٦٧ الجدول ١٩ صفحة ٢٠

وراء الزراعة الخفيفة أضف الى فئة أخرى لم يبين الاحصاء طبيعة استيطانها وقدرها ٤٧٠٦ أسرة من هذا تتبين أن الاسر المستقرة حاليا تمثل ٧٨٪ من مجموع الاسر ولكنها تحتوى فيما تحتويه عددا من الاسر التى تسكن بيوتا منحوتة فى الجبل وعددها ١١٨٦ ١١ أسرة<sup>٣</sup> وبطرح هذا العدد يصبح مجموع الاسر الداخلة فى الاقتصاد الحديث ٢٤٧٩٤٠ أسرة أى بمعدل ٧٤٪ من مجموع الاسر .

هنا قد تتحسس مصدرا من مصادر اليد العاملة لو أن الدولة عملت على استقرار هذه الاسر وثقيفها واعداد أفرادها للعمل الحديث فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، ولو فرضنا أن كل أسرة تحوى عاملا واحدا لاصبح مجموعهم ٨٣٠٥٠ شخصا ونستطيع أن نفترض أيضا اننا لن ننجح فى استقرار الجميع كما أن ذلك لا بد أن يتم على مراحل زمنية قد تستغرق عشر سنوات فيمكن الاعتماد على عشر هذا الرقم سنويا أى حوالى ٨٣٠٠ فرد سنويا .

#### ( د ) الخارجون عن القوة العاملة :

ان الاحصاءات الرسمية تقول أن عدد العاملين اقتصاديا يبلغون ٤٠٥٣٦٩ شخص ويبلغ عدد الوطنيين منهم ٣٨٧٦٩٩ شخصا أما الفارق بين الرقمين وهو ١٧٥٥٩ فهو يمثل عدد الاجانب العاملين أى أن الوطنيين يمثلون ٣٢٥٪ من عدد الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ست سنوات فما فوق وهم ١٩٤١٨٢١٩٤ - ٢٥٩٠٪ من مجموع السكان<sup>٤</sup> يقابلهم ٧٩٤٩٥ نسمة تخرج عن نطاق القوة العاملة اقتصاديا أن هذه النسبة تبدو منخفضة لاول وهلة فهى فى الجمهورية العربية المتحدة تصل الى ٣٣٪ من مجموع السكان من هنا يتضح عظم المورد الذى يمكن أن يستمد منه عرض العمل مصدره - غير أن أكبر العجز يقع فى جانب الاناث فالعاملات من النساء يبلغ عددهن ١٩٨٦٥ بنسبة ٣٩٪ من مجموع القوى العاملة - وهنا نضع الاصبع على ثغرة واسعة فى بناء القوة العاملة الليبية وهى عظم نسبة الخارجين عن النشاط الاقتصادى وضعف دور المرأة فى ميدان العمل .

٣ - المجموعة الاحصائية وزارة التخطيط والتنمية : مصلحة الاحصاء والتعداد

طرابلس ١٩٦٧ جدول ١٨ صفحة ١٩

٤ - نفس المرجع جدول رقم ١٢ صفحة ١٣

ولعل أكبر الأسباب لانخفاض نسبة اليد العاملة بالنسبة للخارجين عنها أن ٤٣٪ من السكان ممن هم دون سن الخامسة عشر - ولو ارتفعنا إلى سن العشرين لوجدنا النسبة تصل إلى ٤٩٪ .

#### ( هـ ) ضعف دور المرأة :

ان عدد الاناث من ست سنوات فما فوق يبلغ ٥٦٢٧٥٢ غير أن العاملات منهن يبلغن فقط ١٩٨٦٥ بنسبة ٣٩٪ كما سبق . ونفس الظاهرة تبرز في معظم الدول العربية ما عدا لبنان وتونس فان الغالبية العظمى من النساء مازلن يرتدين الحجاب ولا يسعين الى العمل ولا تشجعهن التقاليد على ذلك . ومن المنتظر في المرحلة القادمة أن تتاح الفرص للعاملات لملاء فراغات كبرى في ميدان التعليم والتمريض والخدمات الاجتماعية والتجارة والفنادق والسكرتارية الى غير ذلك من الاعمال الحقيقية .

وهكذا نجد في اقبال الفتيات على الالتحاق بالاعمال والاقبال على التعليم والتدريب مصدرا آخر كبرا لعرض العمل .

من هذه النظرة العاجلة لمصادر العمل نجد أن زيادة عرض العمل يمكن أن تأتي عن طريق زيادة السكان أولا فالمنتظر أن ينضم إلى القوة العاملة نحو من ١٠٥ ألف من العاملين وأنه ينتظر أيضا دخول قطاعات الرحل وشبه الرحل في الاقتصاد الحديث فنكتسب أعدادا أكبر وإنتاجية أكبر ثم ينتظر أيضا أن يزداد انضمام فريق كبير ممن ظلوا خارج نطاق العمل الاقتصادي حتى الآن وعلى الاخص المرأة الليبية .

هذه الفروض الثلاثة لفئات ظلت خارجة عن القوة العاملة حتى الآن .  
والآن ننتقل إلى المرحلة الثانية من البحث وهي تحليلات القوة العاملة الحالية .

#### القوة العاملة حاليا

لا بد من مزيد من التدقيق لمعرفة حقيقة القوة العاملة حاليا فان للقوى العاملة المحسوبة اقتصاديا حدودا من ناحية العمر - وهي في عرف الدول المتقدمة الفترة التي تمتد من سن ١٥ سنة إلى ٦٥ سنة لهذا يحسن أن تقتصر استنتاجاتنا على العدد



المحصور في هذه الدائرة - وبهذا الوضع نجد أن عددها يتناقص الى ٣٢٠٣٩٤ فقط بالإضافة الى ٢٩٣٥٤ من الباحثين عن العمل وأن الخارجين عن القوة العاملة يبلغون ٤١٩٦٩٣ شخصا والمجموع هو ٧٦٩٤٤١ أى أن القوة العاملة في هذه الدائرة تصل الى ٤١٦٪ وهم يكونون في نفس الوقت ٨٦٣٪ من مجموع القوة العاملة . فالنسبة الاولى تبدو غير طبيعية كما تبدو النسبة الثانية متجاوزة حدها بعد استبعاد الاطفال الى سن الرابعة عشر والشيوخ من فوق سن ٦٥ كما يتضح من الجدول الثاني :

## توزيع القوة العاملة اقتصاديا

ست سنوات فما فوق (٦)

جدول رقم ٢

| فئة العمر        | القوى العاملة |             | المجموع | خارج القوى العاملة | المجموع |
|------------------|---------------|-------------|---------|--------------------|---------|
|                  | مستخدم        | يبحث عن عمل |         |                    |         |
| المجموع الكلى    | ٣٥٤١٠٣        | ٣٣٥٩٦       | ٣٨٧٦٩٩  | ٧٩٤٤٩٥             | ١٩٤١٨٢١ |
| المستبعدون       |               |             |         |                    |         |
| ١٤-٦             | ١٢٤٦٥         | ٢٤٢٢        | ١٤٨٨٧   | ٣١٩٢٥٢             | ٣٣٤١٣٩  |
| ٦٥-فما فوق       | ٢١٢٤٤         | ١٨٢٠        | ٢٣٠٦٤   | ٥٥٥٥٠              | ٧٨٦٠٤   |
| مجموع المستبعدين | ٣٣٧٠٩         | ٤٢٤٢        | ٣٧٩٥١   | ٣٧٤٨٠٢             | ٤١ ٢٧٤٣ |
| من ٦٤-١٥         | ٣٢٠٣٩٤        | ٢٩٣٥٤       | ٣٤٩٧٤٨  | ٤١٩٦٩٣             | ٧٦٩٤٤١  |

اذن ما هو السبب في أن تكون النسبة العامة ٣٠٪ فقط ؟ لا بد أن تعزو ضعف النسبة الى عظم الفاقد في شرائح مختلفة من العمر - ومن هنا قد يكون من المفيد القاء نظرة الى تقسيمات القوة العاملة على أساس فئات العمر تفصيلا .

٦ - مستمدة من الجدول التالى

توزيع السكان الوطنيين ممن أعمارهم ٦ سنوات فأكثر مع بيان  
العدد المقابل للأشخاص في القوى العاملة وخارجها حسب فئة العمر (٧)  
جدول رقم ٣

| فئة العمر | القوى العاملة |                |         | خارج القوى<br>العاملة | المجموع |
|-----------|---------------|----------------|---------|-----------------------|---------|
|           | مستخدم        | يبحث<br>عن عمل | المجموع |                       |         |
| ١٤-٦      | ١٢٤٦٥         | ٢٤٢٢           | ١٤٨٨٧   | ٣١٩٢٥٢                | ٣٣٤١٣٩  |
|           | (٣٨)          | (٠٧)           | (٤٥)    | (٩٥٥)                 | (١٠٠)   |
| ١٩-١٥     | ٢٢٢٤٨         | ٣٩٤٥           | ٢٦١٩٣   | ٩٢٣٣٥                 | ١١٨٥٢٨  |
|           | (١٨٨)         | (٣٣)           | (٢٢١)   | (٧٧٩)                 | (١٠٠)   |
| ٢٤-٢٠     | ٤٧١٢١         | ٥٠٠٥           | ٥٢١٢٦   | ٦٧٢٧٣                 | ١١٩٣٩٩  |
|           | (٣٩٥)         | (٤٢)           | (٤٣٧)   | (٥٦٣)                 | (١٠٠)   |
| ٢٩-٢٥     | ٥٥٨٥٨         | ٤٦٥٧           | ٦٠٥١٥   | ٦٣٢٧١                 | ١٢٣٧٨٦  |
|           | (٤٥١)         | (٣٨)           | (٤٨٩)   | (٥١١)                 | (١٠٠)   |
| ٣٤-٣٠     | ٤٥٦٨٢         | ٣٣٦٦           | ٤٩٠٤٨   | ٤٦٣٩٦                 | ٩٥٤٤٤   |
|           | (٤٧٩)         | (٣٥)           | (٥١٤)   | (٤٨٦)                 | (١٠٠)   |
| ٣٩-٣٥     | ٤١٧٤٥         | ٣١٢٧           | ٤٤٨٧٢   | ٢٨٦٨٨                 | ٨٣٥٦٠   |
|           | (٥٠)          | (٣٧)           | (٥٣٧)   | (٤٦٣)                 | (١٠٠)   |
| ٤٤-٤٠     | ٣١٧٤٦         | ٢٤٩٧           | ٣٤٢٤٣   | ٣١٩١٨                 | ٦٦١٦١   |
|           | (٤٨٠)         | (٣٨)           | (٥١٨)   | (٤٨٢)                 | (١٠٠)   |
| ٥٤-٤٥     | ٤٦٠٥٧         | ٣٩٩٢           | ٥٠٠٤٩   | ٤٥٣٨٨                 | ٩٥٤٣٧   |
|           | (٤٨٢)         | (٤٢)           | (٥٢٤)   | (٤٧٦)                 | (١٠٠)   |
| ٦٤-٥٥     | ٢٩٩٣٧         | ٢٧٦٥           | ٣٢٧٠٢   | ٣٤٤٢٤                 | ٦٧١٢٥   |
|           | (٤٤٦)         | (٤١)           | (٤٨٧)   | (٥١٣)                 | (١٠٠)   |
| ٧٤-٦٥     | ١٥٥٤٨         | ١٢٩١           | ١٦٨٣٩   | ٢٩٠١٨                 | ٤٥٨٤٧   |
|           | (٣٣٩)         | (٢٨)           | (٣٦٧)   | (٦٣٣)                 | (١٠٠)   |
| ٧٥ فأكثر  | ٥٤٤٦          | ٤٩٨            | ٥٩٤٤    | ٢٥٧٩٢                 | ٣١٧٣٨   |
|           | (١٧٢)         | (١٥)           | (١٨٧)   | (٨١٣)                 | (١٠٠)   |
| غير مبين  | ٢٥٠           | ٣١             | ٢٨١     | ٧٣٨                   | ١٠١٩    |
|           | (٢٤٥)         | (٣١)           | (٢٧٦)   | (٧٢٤)                 | (١٠٠)   |
| المجموع   | ٣٥٤١٠٣        | ٣٣٥٩٦          | ٣٨٧٦٩٩  | ٧٩٤٤٩٥                | ١٨٢١٩٤  |
|           | (٣٠)          | (٢٨)           | (٣٢٨)   | (٦٧٢)                 | (١٠٠)   |

الأرقام ما بين قوسين تمثل النسب المئوية إلى المجموع .

٧ - المصدر المجموعة الإحصائية : وزارة التخطيط والتنمية مصلحة الإحصاء  
والتعداد طرابلس ١٩٦٧ جدول رقم ١٢ صفحة ١٣

من الجدول السابق نرى أن مجموع القوى المستخدمة تصل الى ٣٠٪ من مجموع السكان فوق ست سنوات وأن ٧٠٪ من بقية السكان في نفس دائرة العمر لا يزالون خارج النشاط الاقتصادي .

فاذا انتقلنا الى مزيد من التفصيل في شرائح العمر المختلفة لوجدنا أن ٣٨٪ فقط ممن أعمارهم تتراوح بين ست وأربعة عشر سنة هم الذين يحسب لهم نشاط اقتصادي - وعملا بالقاعدة السابقة سوف نستبعد هذه الشريحة تماما من اعتبارات العمل نظرا لتداخلها مع المرحلة التعليمية الالزامية - ولنا المبرر في استبعاد الصبيان والبنات فيما دون سن الخامسة عشرة نظرا لسعة انتشار التعليم الابتدائي فالاتجاه العام يميل الى ايجاد جميع التسهيلات لاستيعاب الصبيان والبنات في هذه السن في المدرسة قبل الاتجاه بهم الى العمل . لهذا يستحسن من الآن أن نقلل من أهمية المتحقين بالعمل من الصبيان والبنات كما لا يمكن اعتبار المتجاوزين عن سن ٦٥ من العاملين أو الداخلين ضمن القوة الاقتصادية .

أما الشريحة التالية وهي من ١٥ الى ١٩ سنة فيتبين فيها عظم الفاقد فان العاملين اقتصاديا منها يصلون الى ١٨٨٪ فقط وأن الخارجين عن القوة العاملة يصلون الى ٧٧٪ هذا على الرغم من استمرار عدم استيعاب المعاهد التعليمية لمعظم المتتمين الى هذه الشريحة كما سيأتى تفصيله .

غير أن النسب بين العاملين وغير العاملين في باقى الشرائح حتى سن ٦٤ تعتبر أفضل نوعا فهي تتراوح بين ٣٩ و ٤٨٪ وأحيانا يصل الى ٥٠٪ .

وبتطبيق هذه المحددات نجد أن عدد القوة العاملة يتناقص الى ٣٤٩٧٤٨ شخص منهم ٣٢٠٣٩٤ يعملون فعلا و ٢٩٣٥٤ شخص مدرجون تحت عنوان باحثين عن العمل .

#### الباحثون عن العمل :

جاء في الاحصائيات السابقة أن عدد هؤلاء هو ٣٣٥٠٦ شخصا منهم



٢٩٣٥٤ يقعون في دائرة العمر التي يعيننا أمرها أي من ١٥ إلى ٦٤ سنة منهم ٢٧٩١٣ من الذكور و ١٤٤١ من الإناث .

هذه الظاهرة من البطالة تلفت النظر حقا - ولا نستطيع أن نقول ان هذا العدد ثابت أو أنه آخذ في الزيادة أو النقصان وذلك بسبب سرعة دوران العمل في كثير من قطاعات العمل الخاص - فقد قيست هذه الظاهرة في كثير من الشركات فمن البحوث التي أجراها قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والتجارة عند بحث القوة العاملة في القطاع العام والخاص عام ١٩٦٨/٦٧ ووجد أنها تصل حتى في الشركات الخاصة بما فيها شركات البترول الى معدل دوران يتراوح بين ٤ ، ٥ مرات في العام .

هذه المشكلة ليست قاصرة على ليبيا وحدها بل تعانيها كثير من الدول حتى المتقدمة منها وان كان السبب فيها يرجع الى تغيرات التكنولوجيا الحديثة فقد جاء ضمن احصائيات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أن حوالي ٢٥٠.٠٠٠ شخص يغيرون عملهم كل أسبوع .

ولا شك أن هذه الحقيقة هي إحدى المتناقضات - اذ يبدو مدهشا وجود نقص خطير في اليد العاملة وارتفاع في معدلات الاجور ثم نعود فنتحدث عن بطالة وعن باحثين عن العمل - غير أن أكبر أسبابها هو عدم التناسق بين العرض المعروف والمواصفات المطلوبة والراجع الى عدم توفر المهارات مما يرمى بظله فيتحقق مشكلة تختار فيها وزارة العمل في الموازنة بين ايجاد العمل للمواطنين وبين ضغط أصحاب الأعمال حينما يصرون على استجلاب العناصر الفنية من الخارج .

ان هذا العدد يتضمن العمال غير المهرة وغير ذوي الخبرة والاميين والعجزة غير أن الخطورة تكمن في أن هذا العدد الضخم من الباحثين عن العمل يقع ضمن دائرة العمر التي يجب أن يكون فيها الشخص منتجا - وقد تكون الامية سببا لان التعليم يتناول حوالي ٥٧٪ من الذكور و ٤٪ من الإناث غير أن هذا السبب ليس السبب الرئيسي فان هؤلاء العاملين لا يصنفون أنفسهم فيرتبطون بمهنة معينة ومعظمهم لا يعرفون أي قطاع يتقدمون اليه بطلباتهم وبمعنى آخر أنهم لا يملكون المهارات اللازمة لعمل معين كأن نقول سائقا أو كهربائيا أو بناء أو نجارا - انهم

يجثون فقط عن عمل مهما كان هذا العمل - ولكنهم لا يملكون المهارة اللازمة لملء الاعمال الجديدة التي خلقها الزواج الاقتصادي . نستنتج من ذلك أن هذا النوع المعروض من اليد العاملة ليس هو المطلوب في دوائر العمل ويمكن اعتبارهم موردا لسد جزء من الطلب لو أمكن اجراء الملاءمة المطلوبة .

فالواضح اذن أن الشريحة الخاصة بفترة العمر من ١٥ الى ١٩ هي التي تبرز أكبر نسبة فاقدة من القوة العاملة فضلا عن الشرائح الاخرى - فلنبحث عن هذا الفاقد في تقسيمات أخرى لليد العاملة كتقسيمها بحسب النوع الى ذكور وأناث بالنظر الى الجدول التالي :

### توزيع العدد الاجمالي للمستخدمين الوطنيين

#### حسب الجنس وفئة العمر (٨)

#### جدول رقم ٤

| الجنس   | فئة العمر     | المستخدمون | خارج القوى العاملة | المجموع  |
|---------|---------------|------------|--------------------|----------|
| ذكور    | ١٤-٦          | ٩٦٦٠       | ١٦٥٣٧٣             | ١٧٥٠.٣٣  |
|         | ٦٤-١٥         | ٣٠٥٦٩٥     | ٩٥٤٥٣              | ٤٠١١٤٨   |
|         | ٦٤ فأكثر      | ٢٠٥٤٧      | ٢٢٢٢٩              | ٤٢٧٧٦    |
|         | غير مبين      | ٢١٥        | ٢٧٠                | ٤٨٥      |
|         | ٦ سنوات فأكثر | ٣٣٦١١٧     | ٢٨٣٣٢٥             | ٦١٩٤٤٢   |
| اناث    | ١٤-٦          | ٢٨٠٥       | ١٥٦٣٠.١            | ١٥٩١٠.٦  |
|         | ٦٤-١٥         | ١٤٦٩٩      | ٣٥٣٥٩٤             | ٣٦٨٢٩٣   |
|         | ٦٥ فما فوق    | ٤٤٧        | ٣٤٣٧٢              | ٣٤٨١٩    |
|         | غير مبين      | ٣٥         | ٤٩٩                | ٥٣٤      |
|         | ٦ سنوات فأكثر | ١٧٩٨٦      | ٥٤٤٧٦٦             | ٥٦٢٧٥٢   |
| المجموع | ٦ سنوات فأكثر | ٣٥٤١٠.٣    | ٧٢٨٠.٩١            | ١٠١٨٢١٩٤ |

٨ - المصدر : التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٤ - مصلحة التعداد والسكان  
طرابلس الجدول رقم ٣٥ صفحة ٣٦

يهمنا هنا أن نبين أن المستخدمين من الذكور في الفئة من ١٥ الى ٦٤ يبلغون ٣٠٥٦٩٥ من مجموع ٤٠١١٤٨ أى بنسبة ٧٦٢٪ من مجموع الأشخاص بين ١٥ الى ٦٤ يصل النسبة الى ٨٢٣٪ من مجموع العاملين وهى نسبة طيبة جدا بينما يصل عدد الاناث في نفس دائرة العمر ١٤٦٩٩ من مجموع ٣٦٨٢٩٣ أى بنسبة ٣٩٪ من مجموع الأشخاص بينما تصل النسبة الى ٤٪ من مجموع القوى العاملة. وهذا يؤكد أن السبب الرئيسى في تدهور نسب اليد العاملة يرجع الى عدم مشاركة العنصر النسائى مشاركة فعالة .

ولا بد أن يكون للنهضة التعليمية مكانها في ذلك البحث - فان العمل يتفاعل مع التعليم العام سلبا وايجابا - فاذا هيئت الفرصة للأطفال في سن الالتزام للدخول الى المرحلة الابتدائية كان في هذا حرمان للعمل من الاطفال دون سن الرابعة عشرة - الامر الذى حدا بنا الى استبعاد هذه الفئة من اعتبارنا عند بحث شئون القوة العاملة كما أنه كلما اتسع التعليم المهني والعالي كلما ضاقت الفرصة أمام العمل العادى واتسعت أمام العمل المهني .

ويتضح من الاحصائيات أن ليبيا تصدق عليها تلك القاعدة فهى تواجه توسعا في القاعدة التعليمية وضيقا في قمتها مع عدم توفر الامكانيات التى تتيح للفرد استكمال تكوينه المهني والثقافى خاصة اذا عرفنا كما سبق القول أن ٤٣٪ من السكان يقعون في دائرة العمر من ١ الى ١٤ سنة مما يضع عبئا شديدا على الاجهزة التعليمية في الدولة ولا تستطيع منشأتها التعليمية اللحاق باقبال الاعداد الضخمة على التعليم - فقد جاء في احصائيات التعليم ٩ لسنة ١٩٦٧ أن :

|                                            |                 |                     |
|--------------------------------------------|-----------------|---------------------|
| عدد الطلبة في المدارس الابتدائية هو ٢١٥٨٤١ | التعليم الجامعى | ٢٧٦٣                |
| المدارس الاعدادية                          | ٢٢٠٣٨           | الحاصلون على شهادات |
| المدارس الثانوية                           | ٤٨٠٨            | جامعية              |
| المدارس الفنية                             | ١٠٦٤            | ١٥٢٣                |



ولعل أكبر ما يؤخذ على الأوضاع التعليمية في جمهوريتنا هو عدم التناسق بين الاعداد التي تشملها قاعدة التعليم الابتدائي ثم ما يليها من مراحل التعليم الاعدادي والثانوي ثم الجامعي كما يبدو من هذا التوضيح البياني - ولعل أشد النواحي شذوذا هو الافتقار الى التعليم المهني والفني - وأكثر الظواهر نفقا للنظر أن التعليم المهني لا ينمو مع الزمن بل انه قد تحجر في اطرار جامدة - هذا باستثناء معاهد المعلمين وليس المجال هنا للتعرض لهذه المشكلة بالتفصيل وهي ليست قاصرة على جمهوريتنا بل هي ظاهرة مشتركة مع أغلب البلاد العربية راجعة الى ما بثه الاستعمار في سنوات تحكمه الطويلة من اعتقاد خاطيء عند تقييم التعليم المهني •

وهنا برزت ظاهرة تلفت النظر فاذا حصرنا الفتيان والفتيات الذين يلتحقون بالمدارس وكذلك الملتحقين بالعمل فانا نجد فريقا لم يدخل أحد التصنيفين الامر الذي يؤكد فكرتنا من أن هناك الكثيرين ممن هم قادرون على العمل وهم في سن التعليم أيضا ولكنهم لا يلتحقون بهذا أو بذاك كما يتبين من الجدول التالي:

#### توزيع السكان الوطنيين من سن ٦ فما فوق حسب العمل والتعليم (١٠)

##### حسب احصاء سنة ١٩٦٤

##### جدول رقم ٥

| فئة العمر  | العاملون | الملتحقون بالمدارس | مجموع الآثنيين | مجموع الافراد في هذه السن | الفاقد  |
|------------|----------|--------------------|----------------|---------------------------|---------|
| ١٩-٦       | ٤١٠.٨٠   | ١٦٦٣٢٥             | ٢٠٧٤٠.٥        | ٤٥٢٦٦٧                    | ٢٤٥٢٦٢  |
| ٢٠-٤٤      | ٢٤٠.٨٠٤  | ٥٢٠.٤٣             | ٢٩٢٨٤٧         | ٤٨٨٣٥٠                    | ١٩٥٥٠.٣ |
| ٤٥-فما فوق | ١٠٥٨١٥   | ٣٩١٥               | ١٠٩٧٣٠         | ٢٤١١٧٧                    | ١٣١٤٤٧  |
| الجملة     | ٣٨٧٦٩٩   | ٢٢٢٢٨٣             | ٦٠٩٩٨٢         | ١١٨٢١٩٤                   | ٥٧٢٢١٢  |

فاذا سألنا أين يذهب الفاقد وقدره ٥٧٢ر٢١٢ ؟ لربما وجدنا الجواب على هذا في أن عدد النساء من ست سنوات فما فوق هو ٥٦٢ر٧٥٢ هذا مع أخذ الاعتبار ببعض الاعداد من العاملات وعدد العاملين من الذكور - وهذا يؤكد الغرض الاول الذي ذكرناه من أن المسئول الاول عن انخفاض نسب العاملين الى مجموع السكان يرجع في المقام الاول الى تخلف المرأة عن المساهمة في نواحي الحياة من تعليم أو عمل •

هذا وقد جرت عادة مصلحة العمل والاحصاء على تقسيم العاملين اقتصاديا الى الفئات التالية :

- صاحب عمل ويستخدم آخرين
- صاحب عمل بمفرده
- يشتغل بأجر
- يشتغل مع الاسرة بدون أجر
- يشتغل لدى الغير بدون
- لا يعمل ويبحث عن عمل

ومن جانبنا نرى أن القوة الاقتصادية الحقيقية تكمن في الفئات الثلاث الاولى أى صاحب العمل الذى يستخدم آخرين وصاحب العمل الذى يعمل بمفرده ثم من يشتغل بأجر • أما الثلاث أصناف الاخرى فهي الاساس في تطويرها ومرونتها بحيث يمكن ادخالها في عرض العمل المخزن للمستقبل وهى من يشتغل مع الاسرة بدون أجر ومن يشتغل لدى الغير بدون أجر ومن لا يعمل الآن ويبحث عن عمل ولهذا يحسن التعرف على الاعداد المتوفرة في النوعين في حدود دائرة العمر من ١٥ الى ٦٥ سنة وذلك بالرجوع الى الجدولين التاليين :

توزيع الذكور الوطنيين ( ست سنوات فما فوق ) حسب الحالة الاقتصادية وفئات العمر (١١)  
جدول رقم ٦

| جملة   | الغير عاملين اقتصاديا | العاملون اقتصاديا |                      |               |              |            |                 | فئات العمر |
|--------|-----------------------|-------------------|----------------------|---------------|--------------|------------|-----------------|------------|
|        |                       | جملة              | لا يعمل ويبحث عن عمل | يشتغل لدى أجر | يشتغل مع أجر | يشتغل بأجر | صاحب عمل بمفرده |            |
| ١٧٥٠٣٣ | ١٦٣٢٦٩                | ١١٧٦٤             | ٢١٠٤                 | ١٥٢           | ٧٣٩٥         | ١٦٦٦       | ٤٤٧             | ١٤-٦       |
| ٦٠٤٢٤  | ٣٦٨٠٨                 | ٢٣٦١٦             | ٣٧٤٠                 | ١٠٧           | ٦١٤٩         | ١١٦٧٧      | ١٩٣٢            | ١٦-١٥      |
| ٦٢٤٠٥  | ١٢٨٠٤                 | ٤٩٦٠١             | ٤٨٦٩                 | ١٧            | ٤٨١٧         | ٣٢٦٠٤      | ٧١٩٩            | ٤٢-٢٠      |
| ٦٢٣١٤  | ٤٢٠٤                  | ٥٨١١٠             | ٤٥٠٤                 | ١٩            | ٢٤٤٤         | ٣٦٧٤٥      | ١٤١٠٧           | ٢٩-٢٥      |
| ٤٩٢٠٠  | ٢٠٤٠                  | ٤٧١٦٠             | ٣٢٢٤                 | ١٠            | ٩٩٢          | ٢٦٧٨٣      | ١٥٧٤٧           | ٢٤-٢٠      |
| ٤٤٩٤٨  | ١٧٦٢                  | ٤٣١٨٦             | ٢٩٦٩                 | ٦             | ٥١٣          | ٢٢٣٩٧      | ١٦٨٥٢           | ٣٩-٣٥      |
| ٣٤٠١٣  | ١٣٨٨                  | ٣٢٦٢٥             | ٢٣١٤                 | ٥             | ٢٢٤          | ١٥٧٨١      | ١٣٧٨٢           | ٤٤-٤٠      |
| ٥٠٤٨٧  | ٢٧٨٥                  | ٤٧٧٠٢             | ٣٦٧١                 | ٩             | ٢٣٩          | ٢٠٩٧٤      | ٢٢١٣٧           | ٥٤-٤٥      |
| ٣٧٣٥٧  | ٥٧٤٩                  | ٣١٦٠٨             | ٢٦١٢                 | ٩             | ١٢٥          | ١١٦٨٥      | ١٦٧٥١           | ٦٤-٥٠      |
| ٢٤٩٥٤  | ٨٥٣٩                  | ١٦٤١٥             | ١٢١٣                 | ٧             | ٧٧           | ٤٤١٢       | ١٠٤٦٨           | ٧٤-٦٥      |
| ١٧٨٢٢  | ١٢٠١٢                 | ٥٨١٠              | ٤٦٥                  | ٣             | ٣٥           | ١٤٠٦       | ٣٨٠٩            | ٧٥ فما فوق |
| ٤٨٥    | ٢٤٨                   | ٢٣٧               | ٢٢                   | ٧             | ٣            | ١٦٢        | ٤٣              | غير مبين   |
| ٦١٩٤٤٢ | ٢٥١٦٠٨                | ٣٦٧٨٣٤            | ٣١٧١٧                | ٣٥١           | ٢٣٠١٣        | ١٨٦٢٩٢     | ١٢٣٢٧٥          | جملة       |

المصدر العام للسكان سنة ١٩٦٤ - مصلحة الإحصاء والتعداد - طرابلس - جدول ٣٥ صفحة ٣٦



توزيع الاناث الوطنيات ( ست سنوات فما فوق ) حسب الحالة الاقتصادية وفئات العمر (١٢)  
جدول رقم ٧

| العاملون اقتصاديا |                       |                 |            |                          |                          |                  |       |                       |        |
|-------------------|-----------------------|-----------------|------------|--------------------------|--------------------------|------------------|-------|-----------------------|--------|
| فئات العمر        | صاحب عمل يستخدم آخرين | صاحب عمل بمفرده | يشتغل بأجر | يشتغل مع الاسرة بدون اجر | يشتغل لدى الغير بدون اجر | لا يعمل ويبحث عن | جملة  | الغير عاملين اقتصاديا | جملة   |
| ١٤-٦              | —                     | ٢٧              | ٢٩٩        | ٢٤٦٢                     | ٧                        | ٣١٨              | ٣١٣٢  | ١٥٥٩٨٢                | ١٥٩١٠٦ |
| ١٩-١٥             | —                     | ١٩٤             | ٩٠٥        | ١٢٦٩                     | ٤                        | ٢٠٥              | ٢٥٧٧  | ٥٥٥٢٧                 | ٥٨١٠٤  |
| ٢٠-٢٥             | —                     | ٢٩٣             | ١٠١٨       | ١٠٧٤                     | ٤                        | ١٣٦              | ٢٥٢٥  | ٥٤٤٦٩                 | ٥٦٩٩٣  |
| ٢٥-٣٠             | —                     | ٣٧٩             | ٧٢٥        | ١١٤٧                     | ١                        | ١٥٣              | ٢٤٠٥  | ٥٩٠٦٧                 | ٦١٤٧٢  |
| ٣٠-٣٥             | —                     | ٢٢٧             | ٤٩٢        | ٩٣٤                      | ١                        | ١٣٢              | ١٨٨٨  | ٤٤٣٥٦                 | ٤٦٢٤٤  |
| ٣٥-٤٠             | ١٣                    | ٢٧٩             | ٥٤٣        | ٧٠٤                      | ٢                        | ١٥٨              | ١٦٨٦  | ٣٦٩٢٦                 | ٣٨٦١٢  |
| ٤٠-٤٥             | ٩                     | ٢٥٦             | ٥٥٢        | ٦١٣                      | ١                        | ١٨٣              | ١٦١٨  | ٣٠٥٣٠                 | ٣٢١٤٨  |
| ٤٥-٥٥             | —                     | ٤٢٤             | ٩٣٨        | ٦٥٤                      | ١                        | ٣٢١              | ٢٢٤٧  | ٤٢٦٠٣                 | ٤٤٩٥٠  |
|                   | —                     | ٢٤٨             | ٤١١        | ٢٨١                      | ١                        | ١٥٣              | ١٠٩٤  | ٢٨٦٧٥                 | ٢٩٧٦٩  |
| ٧٤-٦٥             | ٢                     | ١٢٢             | ١٢٠        | ١٠٢                      | —                        | ٧٨               | ٤٢٤   | ٢٠٤٧٩                 | ٢٠٩٠٣  |
| ٧٥ فما فوق        | —                     | ٢٩              | ٤٦         | ٢٦                       | —                        | ٣٣               | ١٣٤   | ١٣٧٨٢                 | ١٣٩١٦  |
| غير مبين          | —                     | ٤               | ٣١         | —                        | —                        | ٩                | ٤٤    | ٤٩٠                   | ٥٣٤    |
| جملة              | ٢٤                    | ٢٥٩٢            | ٦٠٨٢       | ٩٢٦٦                     | ٢٢                       | ١٨٧٩             | ١٩٨٦٥ | ٥٤٢٨٧                 | ٥٢٧٥٢  |

١٢ - المصدر : التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٤ م

ومن الجدول السابق الخاص بالذكر فقط بين سنى ١٤ و ٦٥ يتضح

|        |                                            |
|--------|--------------------------------------------|
| ٢٦٥٦   | أن عدد أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين هو |
| ١٠٨٥٠٨ | عدد أصحاب العمل الذين يعملون بمفردهم هو    |
| ١٧٨٦٤٦ | عدد الذين يشتغلون بأجر                     |
| ٢٨٩٨١٠ | المجموع                                    |

عدد الذين يشتغلون بدون أجر لدى الاسرة في نفس دائرة العمر

١٥٥٠٤

عدد الذين يشتغلون لدى الغير بدون أجر في نفس دائرة العمر

١٦٩

١٥٦٧٣

المجموع

الباحثون عن العمل في نفس دائرة العمر

٣٩٠٤

١٩٥٧٧

المجموع

ونستنتج من ذلك أن أماننا مصدرا للعمل من الذين يعملون بدون أجر أو من الباحثين عن العمل ما يبلغ مجموعه ١٩٥٧٧ من الذكور فقط .

فاذا ما اتبعنا نفس الاجراء في الجداول الخاصة بالعمل النسائي لوجدنا

|     |                                             |
|-----|---------------------------------------------|
| ٢   | أن عدد صاحبات العمل اللاتى يستخدمن آخرين هو |
| ١٩٢ | عدد صاحبات العمل اللاتى يعملن بمفردهن هو    |
| ٤٩٦ | عدد اللاتى يشتغلن بأجر هو                   |
| ٦٩٠ | المجموع                                     |

أما النساء اللاتى يشتغلن مع الاسرة بدون أجر

٢٦٠٠

- ١٥ أما النساء اللاتي يشتغلن لدى الغير بدون أجر  
 ١٤٤٩ الباحثات عن العمل فعددهن  
 أى الفريق الاخير منهن ممن يمكن اعتبارهن مصدرا  
 ٣٠٦٤ للعمل يبلغن

من هذا التصنيف وحده يمكن اعتبار عدد ٢٢٦٤١ من الجنسين تتوافر فيهم  
 مرونة التحويل من عمل الى عمل •

#### البطالة المقنعة :

لا توجد لدينا أرقام عن البطالة المقنعة ولكن جميع الشواهد تدل على  
 وجودها والكل يعترف بها • ومعناها الاستخدام غير المتكافئ لليد العاملة وقدراتها  
 في العمل المناسب • وأن الاسباب التي تخلق البطالة هي نفسها التي تخلق البطالة  
 المقنعة - غير أن وجود المرء في وظيفته غير مستخدما طاقاته فيه اهدار لكرامته وفيه  
 تبذير لموارد البلاد الاقتصادية •

وأكثر الميادين التي تبدو فيها ظاهرة البطالة مقنعة ثلاث :

أولها : القطاع الزراعي وثانيها : قطاع الخدمات وثالثها : ذلك العدد  
 الذي لا ينتمى لمهنة معينة والمدرج تحت أنشطة غير مصنفة لهذا لا بد من الرجوع  
 الى الجدول التالي :



توزيع السكان العاملين اقتصاديا ( ست سنوات فما فوق )  
حسب النوع واقسام النشاط الاقتصادى (١٣)  
جدول رقم ٨

| أقسام النشاط الاقتصادى          | ذكور   | إناث  | حملة   |
|---------------------------------|--------|-------|--------|
| الزراعة - الغابات - الصيد       | ١٤٠٥١٧ | ٣٠٣٦  | ١٤٣٥٥٣ |
| البرى والبحرى                   |        |       |        |
| المناجم والمحاجر                | ١١٥٧٥  | ٥٢    | ١١٦٢٧  |
| الصناعة التحويلية               | ١٨٧٦٣  | ٧٧٨٤  | ٢٦٥٤٧  |
| التشيد والبناء                  | ٢٩٨٧٥  | ١٧٠   | ٣٠٠٤٦  |
| الكهرباء والغاز والخدمات الصحية | ٥٥٧١   | ٧٧    | ٥٦٤٨   |
| التجارة                         | ٢٤٦٠٥  | ٢٠٩   | ٢٤٨١٤  |
| النقل والمواصلات والتخزين       | ٢١٤٦٣  | ١٠٤   | ٢١٥٦٧  |
| الخدمات                         | ٧٣٠٢٣  | ٤٦٢٤  | ٧٧٦٤٧  |
| أنشطة غير واضحة                 | ٤٢٤٤١  | ٣٨٠٩  | ٤٦٢٥٠  |
| المجموع                         | ٣٦٧٨٣٤ | ١٩٨٦٥ | ٣٨٧٦٩٩ |

ولما كنا نبحت عن الفائض فى العمل الذى يجوز الاعتماد عليه كمصدر للنشاطات الجديدة والتوسعات المنتظرة - والتى يمكن أن تستغنى قطاعاته عن عدد فيها لاعادة توجيهه وتدريبه • فلعل ثلاثة قطاعات فقط هى أولى من غيرها بالظن أنها تحتوى على فائض كبير •

أولا : قطاع الزراعة والغابات وصيد البرى والبحرى والسبب الذى يدفعنا الى هذا الاعتقاد يستند الى حقيقتين الاولى : أن العاملين فى هذا القطاع فى تناقص مستمر منذ أن بدأ الرواج الاقتصادى بليبيا كما تدل عليه

الاحصاءات فإن الاحصاء الاول سنة ١٩٥٤ يثبت أن العاملين زراعيين كانوا ٢٧٩٩٧٠ بينما يبلغون حسب احصاء ١٩٦٤ عدد ١٤٣٥٥٣ أي انخفض بحوالي ٥٠٪ وحسب تقدير مصلحة الاحصاء لسنة ١٩٦٧ ١٣٩٠٠٠ أي أن هناك ابطالا من اليد العاملة الزراعية الى القطاعين متمثلة في الهجرة من الريف الى المدن •

أما الحقيقة الثانية وهي أن الانتاج الزراعي في نمو مستمر على الرغم من تناقص اليد العاملة لأسباب منها ادخال الآلات الزراعية واتباع الأساليب الأكثر تقدما في الخدمات الزراعية من تسميد وانتقاء البذور واستخدام المبيدات الحشرية والارشاد الزراعي •

هذا اذا نظرنا الى الأرقام المطلقة لمساهمة القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي حسب الجدول التالي مقدرة بالملايين من الجنيهات •

| النشاط الاقتصادي   | ١٩٥٨ | ١٩٦٢  | ١٩٦٧  | نسبة النمو<br>٪ |
|--------------------|------|-------|-------|-----------------|
| القطاع الزراعي     | ١٣٦٦ | ١٧٣٣  | ٢١٦٦  | ٤٥              |
| مجمل الناتج المحلي | ٥٢٢٢ | ١٨٣٢٤ | ٦٢٤٦٦ | ٢٧٢٩            |
| النسبة ٪           | ٢٦١  | ٩٤    | ٣٤    |                 |

فالاتاج الزراعي في تزايد بنسبة ٤٨٪ من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٧ على الرغم من نقص اليد العاملة •

هذا ولا يغيب عن الذهن أن انتاجية العامل الزراعى أقل من العامل فى القطاعات الأخرى فقد قدرت وزارة التخطيط والتنمية انتاجية العامل الزراعى بمبلغ ٦٠ جنيه للعام بينما هى تصل الى ٣٥٣ جنيه فى القطاعات الأخرى وهذا هو الحافز الأكبر فى الهجرة •

ومهما كان الأمر - فإن القطاع الزراعى على المدى الطويل يعتبر المخزن الذى سوف تستمد منه القطاعات الأخرى حاجتها من اليد العاملة - ومع ادخال الزراعة الآلية واستكمال مقوماتها سوف تفيض اليد العاملة منه الى القطاعات الأخرى فهى اليوم تمثل ٣٧٪/ تقريباً ، بينما نستطيع أن نقول ان الولايات المتحدة بكل انتاجها الزراعى تستوعب ١٦٪/ من اليد العاملة فى قطاعاتها الزراعية أعنى أنه مع الميكنة الكاملة قد تصل الى وفر يقارب نصف العمل الزراعى يمكن اطلاقه للمساهمة فى القطاعات الأخرى - وهكذا نضع أصبعنا على مورد آخر هام من موارد اليد العاملة •

ثانياً : قد جاء أيضاً ضمن الجدول السابق رقم ٧٧٦٤٧ ممن يعملون فى قطاع الخدمات سواء فى القطاع العام أو الخاص ويبلغ موظفو الدولة وحدهم حوالى ٦٩٠٠٠ شخص تقريباً والصيحة عالية من تضخم الجهاز الحكومى وأن هناك أعداداً ضخمة لا يتطلبها العمل الجاد ، على الأخص فى الوظائف الدنيا من المباشرين والسعاه وأن حكومة الثورة تواجه مشكلة حادة وهى أنها حتى وأن أرادت تصفية الأجهزة الحكومية من الأعداد الزائدة عن حاجتها فهى لا تريد أن تخلق تقلقاً اجتماعياً وتبحث عن الحلول الملائمة •

ثالثاً : يلى ذلك الأنشطة غير الواضحة وهى تستوعب حالياً ٤٦٢٥٠ من اليد العاملة وهم العمال العاديين الذين لم يتصفوا بعد بمهنة معينة وهؤلاء أيضاً يمكن توجيههم نحو التدريب الصحيح الذى يصحح أوضاعهم •

هذا ولا يمكن الاعتماد على العمل فى نطاق البترول خاصة بعد أن استقرت أمور الحفر وبناء الانابيب والموانى والمحطات وأصبح العدد العامل فى ميدان البترول



يتناقص بالتدريج بل وبسرعة كذلك بفضل ادخال التكنولوجيا الحديثة في صناعة البترول بفروعها ، حتى ان العدد الذي كان مسجلا في عام ١٩٦٣ وهو ١٠٢٩ شخصا أصبح في عام ١٩٦٥ (٥٨٧٣) شخصا .

ان الازدهار الذي حققته الصناعة البترولية في ليبيا كان له أثره على العمل في الصناعة فلم يقتصر على ايجاد فرص العمل أمام المواطنين في شركات اكتشاف الزيت واستخراجه وتصديره بل تعداها الى الشركات الاخرى التى تعمل في ميادين المقاولات والخدمات والنقل والتموين وكان سببا مباشرا في نشوء صناعات أخرى مثل ورش السيارات وتعبئة الاكسجين والمنازل المؤقتة وانشاء المعسكرات ومد الانابيب ولحامها - كما ولدت منشآت تجارية لتواجه هذا الازدهار الاقتصادي .

ومن هنا نجد أن الصناعات القائمة في ليبيا حاليا تعتمد الى سد احتياجان الخدمات أو الصناعة التحويلية الخفيفة كصناعة البويات والصابون ومواد البناء . والصناعة بهذا الوضع لا تغير من الصورة الشاملة من حيث انخفاض مستوى الكفاية وارتفاع الاجور - مع الاخذ في الاعتبار العوائق الاخرى كانهدام المعرفة الفنية وقص التدريب - وقد لمسنا تفكيراً في دوائر وزارة الصناعة أثناء اعداد خطة التنمية الثانية في العام الماضى من حيث الرغبة في احلال الانتاج المحلى محل الواردات كلما أمكن ، مع اقامة جبهة عريضة من مختلف الصناعات التى تعتمد على الموارد الوفيرة في البلاد مثل اقامة صناعات تعتمد على الحاصلات الزراعية أو الثروة المائية أو البتروكيميائية .

### احتياجات المستقبل

لقد انتهت الخطة الخمسية الاولى في عام ١٩٦٨ - وكانت وزارة التخطيط والتنمية قد أعدت خطة خمسية ثانية لتبدأ من عام ١٩٦٩ لتنتهى في ١٩٧٤ - وبعد قيام الثورة كان من الضروري اعادة النظر في تلك الخطة ومحتوياتها والمبالغ المدرجة لها - وقد احتوت مسودة الخطة مشروعات تبلغ قيمتها ١١٤٩٠ مليوناً من الجنيهات - غير أن وجهة نظر العهد الاشتراكي لا بد وأن تختلف عن عهد رأسمالى يترك للقطاع الخاص كثيراً من التصرفات - ويشجع الاستغلال ويترك

الاسعار والكميات لقوانين العرض والطلب بغض النظر عن صالح الطبقات الفقيرة أو عدالة التوزيع - كما احتوت الخطة كثيرا من المشروعات المظهرية كالابنية الفاخرة والطرق الواسعة الى غير ذلك ، فاذا درسنا ما جاء في تلك الخطة بخصوص احتياجات ليبيا من اليد العاملة لوجدناها تقر عدم توافر الاعداد المطلوبة من العناصر الوطنية وقدرت الاحتياجات المطلوبة بعدد ٥٦٠ر١٠٠ شخص أى بزيادة ١٢٠ر٢ ألف عن ٤٣٩ر٩٠٠ بتقدير القوة العاملة في عام ١٩٦٨

وفيما يلي جدول يوضح نمو العمالة في القطاعات المختلفة (١٤)

| القطاع                              | ١٩٦٨<br>تقديرات<br>العمالة بالآف | ١٩٧٣<br>اهداف<br>مرسومة<br>للعمالة بالآف | مقدار<br>الزيادة | النسبة<br>المئوية للزيادة<br>الاجمالية | معدل النمو<br>السنى |
|-------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------------|------------------|----------------------------------------|---------------------|
| الزراعة والغابات<br>والصيد والاسماك | ١٤٣ر٠                            | ١٣٩ر٥                                    | ٢ر٥-             | -                                      | -                   |
| المناجم والمحاجر                    | ١٨ر٨                             | ٢٢ر١                                     | ٣ر٣              | ١١١ر٨                                  | ٢ر٣                 |
| الصناعة                             | ٣٧ر٢                             | ٥٢ر٦                                     | ١٥ر٤             | ١٤١ر٤                                  | ٧ر١                 |
| الانشاء                             | ٥١ر٤                             | ١١٥ر٨                                    | ٦٤ر٤             | ٢٢٥ر٣                                  | ١٧ر٦                |
| الكهرباء والغاز والمياه<br>والمجارى | ٧ر٨                              | ٩ر٦                                      | ١ر٨              | ١٢٣ر١                                  | ٤ر٢                 |
| النجارة                             | ٣٢ر٤                             | ٣٧ر٢                                     | ٤ر٨              | ١١٤ر٨                                  | ٢ر٨                 |
| النقل والمواصلات<br>والتخزين        | ٣٦ر٥                             | ٥٠ر٦                                     | ١٤ر١             | ١٣٨ر٦                                  | ٦ر٨                 |
| الخدمات                             | ١١٢ر٨                            | ١٣٢ر٧                                    | ١٩ر٩             | ١١٧ر٦                                  | ٣ر٤                 |
| اجمالى العمالة                      | ٤٣٩ر٩                            | ٥٦٠ر١                                    | ١٢٠ر٢            | ١٢٧ر٣                                  | ٤ر٩                 |

١٤ - المصدر : مسودة الخطة الخمسية الثانية : وزارة التنمية والتخطيط - مايو  
سنة ١٩٦٩ - المجلد الاول - الفصل الثالث صفحة ١٣

غير أن هذه الزيادة يجب أن يضاف إليها العدد الذي سيحل محل المنفصلين وهي خطوة في الاتجاه الصحيح وقدرت أن هذه الزيادة وهي ١٢٠٢٠٠ ستكون مقسمة على أساس ١١٤١٠٠ من الرجال و ٦١٠٠ من النساء .

أما عرض العمل فقد ذكرت الخطة أنه سيكون على النحو التالي : ١٠

|        |                                |
|--------|--------------------------------|
| ٦٥٠٠٠  | زيادة في القوة العاملة الوطنية |
| ٨٠٠٠   | من العاطلين عن العمل           |
| ٦٢٠٠   | من العائدين إلى الوطن          |
| ٤٠٢٠٠  | من الأجانب                     |
| ١٢٠٢٠٠ | المجموع                        |

غير أن هذه الزيادة يجب أن يضاف إليها العدد الذي سيحل محل المنفصلين من العمل بسبب الوفاة أو العجز أو التقاعد - ولم تتعرض الخطة لهذا الفريق - غير أن المحاولة جرت في هذا السبيل على يد الخبير الهندي أ. ت. ن. ن. ناير خير منظمة العمل الدولية في تقريره عن مصادر القوى البشرية في ليبيا خلال السنوات ٦٤ إلى ٦٩ وقدر هذا الفريق بعدد ٣٩٩٢١ شخصا - فإذا اعتبرنا العدد المطلوب للأعوام القادمة مواز لهذا التقدير فمعنى ذلك أننا يجب أن نضيف مثل هذا العدد إلى الزيادة في الطلب فتكون القوة المطلوبة ١٦٠١٠٠ شخصا .

أي أن الخطة اعتمدت على العنصر الأجنبي في سد أغلب النقص ولم تأخذ الخطة في الحسبان ما تفقده القوة العاملة نتيجة لحالات الوفاة والاعتزال والمرض والعجز ولا يشمل الأعداد اللازمة لإحلال الليبيين محل الأجانب .

كما أن الخطة لم تأخذ في اعتبارها التغير التكنولوجي الحادث على العماليات الصناعية أو الزراعية أو المكتبية - بل افترضت بقاءها على ما هي عليه في الوقت الحاضر - وهذا معقول إلى حد كبير .

#### الزراعة والغابات والصيد والاسماك :

تهدف سياسة الحكومة إلى إيقاف هجرة القوى العاملة من الزراعة إلى



قطاعات غير زراعية - وتبذل الحكومة جهدها للعمل على تطوير الزراعة وادخال الآلية اليها واستقرار السكان ومضاعفة الانتاج الزراعى واستغلال المياه الجوفية والاراضى الصالحة للزراعة على خير وجه - وعلى ذلك وبسبب الآثار المترتبة على التغيرات التى طرأت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية - ولهذا فسيظل قطاع الزراعة يغذى القطاعات الاخرى باليد العاملة - قدرت الاحتياجات بحوالى ١٣٩٠٠٠ عاملا لعام ١٩٧٣ مقابل احتياجات العام الحالى وهى ١٤٣٠٠٠ عاملا .

### المناجم ومقاطع الحجارة :

يُنْتَظَر أن ترتفع العمالة فى قطاع البترول بنسبة ١٤٪ خلال فترة الخمس سنوات القادمة ، الا أن ذلك الارتفاع يعتبر دون مستوى العمالة فى الماضى - وهذا راجع الى ادخال الاتوماتيكية فى الاعمال البترولية - وقد توقفت الشركات الحالية عن قبول موظفين جدد .

غير أنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة فى مجال مقاطع الحجارة بسبب التوسع المنتظر فى أعمال الانشاء ويقدر أن عدد العمال فى هذا المجال سوف يزداد بنسبة ٣٦٪ خلال الخطة الخمسية الثانية .

وعلى العموم ستزداد العمالة فى ميدانى المناجم والمهاجر من ١٨٨٠٠ سنة ١٩٦٨ الى ٢٢١٠٠٠ فى عام ١٩٧٣<sup>١٦</sup> .

### الانشاء :

ستصل القيمة الاجمالية لاعمال الانشاءات خلال الخطة الخمسية الثانية الى ٨٣٤٠٢ مليون جنيه منها ٥٧٧٢ مليون جنيه فى القطاع العام و ٢٥٧ مليون جنيه فى القطاع الخاص .

ومن المتوقع أن ترتفع العمالة من العدد التقديرى عام ١٩٦٨ وهو ٥١٤٠٠ عامل الى ١١٥٨٠٠ عام ١٩٧٣ أى ٢٢ مرة<sup>١٧</sup> .

### شركات الكهرباء والغاز والماء والمجارى :

أن الزيادة فى العمالة فى هذا القطاع ستكون من ٧٨٠٠ عام ١٩٦٨ الى ٩٦٠٠ فرد فى سنة ١٩٧٣ .

**التجارة والبنوك :**

ينتظر زيادة العمالة في هذا القطاع من ٣٢٤٠٠ عام ١٩٦٨ الى ٣٧٢٠٠ عام ١٩٧٣

**النقل والمواصلات والتخزين :**

يتسم هذا القطاع بنموه السريع ويشكل النقل البري ٧٥٪ من مجموع العمالة بالقطاع كله - أما بقية العمالة فهي ٧٪ للمواصلات و ٢٥٪ للنقل الجوي و ١٥٥٪ للتخزين - ومن المقدّر أن يزداد مجموع العمالة بالقطاع من ٣٧٥٠٠ سنة ١٩٦٨ الى ٥٠٦٠٠ شخصا في عام ١٩٧٣ يخص النقل البري ١٣٠٠٠ من مجموع الزيادة كلها وهي ١٤١٠٠ شخص .

**الخدمات التعليمية :**

تقدر الزيادة في ميدان الخدمات التعليمية خلال الخطة الخمسية بمقدار ٨٣٠٠ شخصا بما في ذلك ٦٠٠٠ مدرسا .

**الخدمات الصحية :**

تقدر احتياجات العمالة بمرافق الخدمات الطبية والصحية على أساس مشروعات الخطة الخمسية الثانية بمقدار ٤٨٢٠ شخصا اذ سينمو العدد من ٤٤٣٠ شخصا عام ١٩٦٨ الى ٩٢٥٠ شخصا في عام ١٩٧٣ .

**الاحتياجات حسب المهن :****١ - الفنيون والمشرفون :**

تتطلب هذه الفئة مستوى من التعليم المهني يتراوح بين الثانوى والجامعى وتضم المجالات المهنية التالية :

الهندسة - التدريس - الطب والصحة - الهندسة الزراعية الى غير ذلك وتقدر الاحتياجات بعدد ١٦٣٥٠ شخصا .

وباستثناء تدريب المعلمين فان التدريب المهني مفقود جدا والاحتياج واضح الى تدريب الفنيين في المهن العالية كاستخراج البترول - الهندسة الميكانيكية - الهندسة المدنية - الهندسة الكهربائية والالكترونية - الهندسة الزراعية - هندسة المياه

**ب - الموظفون الكتبة :**

ان المؤهل المطلوب هو مستوى التعليم الاعدادى والثانوى وتبلغ الاحتياجات ١٠ر٢٠٠ شخصاً يستوعبون من خريجي المدارس .

**ج - العمال المهرة وشبه المهرة :**

سوف يبلغ الطلب الاضافى على العمال المهرة وشبه المهرة فى الخطة الخمسية التالية حوالى ٩٤ر٠٠٠ شخصا من الفئات التالية :

|               |                   |
|---------------|-------------------|
| ٣٩ر٢٠٠        | عمال البناء       |
| ١٨ر٨٠٠        | سائقى السيارات    |
| ٣ر٦٠٠         | عمال المناجم      |
| ٩ر٨٠٠         | المزارعين         |
| ٥ر٠٠٠         | الورش والميكانيكا |
| ٢ر٠٠٠         | عمال الكهرباء     |
| ٢ر٧٠٠         | الغزل والنسيج     |
| ٦ر٥٠٠         | الباعة            |
| ١ر٦٠٠         | تصنيع الاغذية     |
| <u>٩٤ر٠٠٠</u> | المجموع           |

يقدر عدد الخريجين من المدارس المهنية ٢ر٨٢٠ شخصا ومن مراكز التدريب ٢٢٨٠ شخصا مما يمثل تقريبا ٥٪ من مجموع الاحتياجات .

وعلى ذلك فان جانبا كبيرا من هذا الطلب لا بد من استيفائه من التدريب أثناء العمل - غير أن مستلزمات هذا التدريب غير متوفرة - ولهذا تعتمد الخطة على الاستعانة بالعمال المهرة الاجانب بالقدر الذى تعجز عنه المرافق التدريبية عن مجارة الطلب .

ونعود مرة أخرى الى تقسيمات الاحتياجات الى الملتحقين الجدد بالقوة العاملة



في الفترة ٦٩ - ١٩٧٤ مصنفة حسب المستويات العلمية فنرى الجدول التالي<sup>١٨</sup>

| عدد الافراد | مستوى التعليم                     |
|-------------|-----------------------------------|
| ٥٤٤٥ر       | من خريجي الجامعات                 |
| ١٤٧٦٣ر      | من مستوى الثانوية العامة          |
| ٢٣٧١٦ر      | من الحاصلين على الشهادة الإعدادية |
| ٤٤٩١٨ر      | ممن أتموا تعليمهم الابتدائي       |
| ٧١٢٧٩ر      | ادنى من الابتدائي                 |
| ١٦٠١٢١ر     | المجموع                           |

ولنلقى نظرة أخرى على تقديرات المتخرجين من مختلف المستويات خلال الفترة من ٦٩ - ١٩٧٤ لمقارنتها بالاحتياجات من العناصر المتعلمة خلال نفس الفترة كما يتضح من التقديرات التالية :

العدد التقديرى للمتخرجين من مختلف

أجهزة التعليم الى ١٩٧٤ (١٩)

| النقص   | عدد الموجودين<br>في كل مرحلة | الاحتياجات<br>من المعلمين | المستوى التعليمى  |
|---------|------------------------------|---------------------------|-------------------|
| ١٢٢٢ر — | ٤٢٢٣ر                        | ٥٤٤٥ر                     | الشهادة الجامعية  |
| ٥٩٦١ر — | ٨٨٠٢ر                        | ١٤٧٦٣ر                    | الشهادة الثانوية  |
| ٣٨ر —   | ٢٣٦٧٨ر                       | ٢٣٧١٦ر                    | الشهادة الإعدادية |
| ٧٢٢١ر — | ٣٦٧٠٣ر                       | ٤٣٩٢٤ر                    | المجموع           |

١٨ - مصادر القوى البشرية في ليبيا والاحتياجات بالنسبة للتعليم والتدريب خلال ١٩٦٤ - ١٩٧٤ اعداد ا.ن.ك نابر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صفحة ٢١

١٩ - المصدر السابق صفحة ٢٤

هذا مع فرض أن المتخرجين من التعليم الابتدائي سيكونون أكثر من الحاجة وكذلك الامر في المستوى الادنى من التعليم الابتدائي .

ولا بد أيضا من التعرف على تقديرات التوزيع المهني للأفراد الجدد حتى تحدد التسهيلات والامكانيات الواجب توافرها في مجالي التدريب والتعليم .

### التوزيع المهني للأفراد الجدد المنضمين

الى القوة العاملة خلال ٦٩ - ١٩٧٤ (٢٠)

| النسبة المئوية | الجدد   |                                           |
|----------------|---------|-------------------------------------------|
| ٦ر٤            | ١٠ر٢٤٣  | ١ - أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم |
| ٣ر٥            | ٥ر٦٦٢   | ٢ - القائمون بالاعمال الادارية والتعيينية |
| ٧ر١            | ١١ر٢٩٤  | ٣ - المشتغلون بالاعمال الكتابية           |
| ١ر٣            | ٢ر٠٨٢   | ٤ - عمال البيع                            |
| ٢٩ر٨           | ٤٧ر٧٣٤  | ٥ - المزارعون وصيادو السمك                |
| ر٠٤            | ٦٧٧     | ٦ - المشتغلون بأعمال التعدين والحاجر      |
| ٥ر٤            | ٨ر٦٩٩   | ٧ - عمال النقل والمواصلات                 |
| ١٤ر٧           | ٢٣ر٥٢٣  | ٨ - أصحاب الحرف وعمال المصانع             |
| ٥ر٦            | ٨ر٩٧٦   | ٩ - المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه  |
| ٢٥ر٨           | ٤١ر٢٣١  | ١٠ - العمال العاديون                      |
| ٪ ١٠٠          | ١٦٠ر١٢١ | الجموع                                    |

ويجب أن نأخذ في الاعتبار الملاحظات التالية :

- الاولى : أنه لم يأخذ في الحسبان التغيير التكنولوجي على العمليات الصناعية وافترض أن اتاجية العامل لا ينتظر أن يكون لها تأثير في بحر ١٢ عاما .
- والثانية : أن المشتغلون بالاعمال الكتابية وكذلك عمال البيع سيستخدمون من مستوى التعليم الاعدادي والثانوى .
- والثالثة : أن هذا التقدير بنى على مؤشرات فدخله كثير من التخمين ولا يخلو الامر من خطأ .

## التدريب

### الحاجة الى التدريب :

لقد اتضح من الفصل السابق أن ليبيا كانت ولا تزال تواجه مشكلة في اليد العاملة - والمشكلة لم تكن مشكلة كم فقط بل كانت هي مشكلة الكم والنوع في وقت واحد - فاذا تصورنا أن الرواج الاقتصادي الذي تعيش فيه البلاد منذ بداية الكشف البترولي وتوسيع القطاعات الاقتصادية سواء العامة منها أو الخاصة ، أدى الى زيادة هائلة في الطلب على اليد العاملة وقد قابل هذا الطلب الضغوط خمويا وضعفا في عرض اليد العاملة فضلا عن النقص الكبير في كمية القوى العاملة - وزاد هذه المشكلة حدة عدة عوامل كما جاء في بعض التقارير الرسمية منها :

- ١ - سياسة التوظيف الحكومية .
- ٢ - ضعف الحافز الشخصي للعمل والانتاج .
- ٣ - انتشار الأمية .
- ٤ - ضعف سياسة التدريب التي تتبعها أجهزة الدولة .
- ٥ - سوء توزيع امکانيات المدربة في غير تخصصاتها .
- ٦ - سياسة المساعدات الاجتماعية التي كانت تبناها الدولة حيث تقلل هذه المساعدات من الحوافز على العمل للكسب .

وقد أدى هذا الاختلال بين العرض والطلب الى ارتفاع متواصل للاجور مما زاد القوة الشرائية لدى الافراد فارتفعت بذلك الاسعار عامة وأسعار السلع المنتجة محليا على وجه خاص - عاكسة بذلك ارتفاعا في تكاليف الانتاج - وتتم الملاءمة بين العرض والطلب باستيراد القوة العاملة من الخارج وعلى الاخص العمال المهرة ونظرا لصعوبة الاجراءات ودقتها فيما يختص بدخول القوى العاملة الى البلاد وخروجها منها فان مشكلة اليد العاملة تعتبر مختنقا رئيسيا في التنمية الاقتصادية غير أن الموقف حاليا لا ينذر بوجود عجز في الاعداد ولكن المختق يكمن في عرض غير متكافي مع نوع الطلب ولا سبيل الى تخفيض خطورتها الا باعادة النظر في السياسة التدريبية في البلاد وهذا ما حدث - فان قطاعات التدريب الحكومية التي كانت مبعثرة بين أجهزة حكومية مختلفة قد وُحِدت تبعيتها الى وزارة العمل



والشئون الاجتماعية بعد أن كانت متفرقة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة - وخوطبت الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية - التي أوفدت خبراءها لوضع نظم التدريب المختلفة وعلى الأخص في ميدان التنمية الصناعية •

ولما كان العجز يقع أغلبه في ذوى المستويات العالية من التدريب من المستويات الجامعية والثانوى والاعدادى فضلا عن ذوى الحرف الفنية فإن العرض المتوقع منها سوف يصبح أصغر بكثير من الطلب المتوقع وعلى الأخص في مجالات الطب والهندسة والإداريين والكتبة والعمل الفنى •

ويعتبر الرقم الذى ذكر قبل (٣٣٥٠٦) عن الباحثين عن العمل بمثابة مورد كبير لسد جزء من النقص - منهم ٢٩٣٥٤ يقعون في دائرة السن من ١٥ - ٦٤ سنة - ولا شك أن هذه الحقيقة هي إحدى المتناقضات - ولعل أكبر أسبابها هو نقص التدريب - وعدم توفر المهارات المطلوبة - هذا ومن المحسوس أيضا ضعف الانتاجية مما يؤدي الى البطالة المقنعة وعلى الأخص في قطاعي الزراعة والخدمات •

ومن الملاحظ أيضا أن نسبة المدرسين تدريبا كافيا من القوى العاملة نسبة ضئيلة بالرغم من أن النظام التعليمي تتسع قاعدته لتشمل نسبة عالية إلا أن المراحل التالية يواجهها نقص كبير في معاهد التدريب المختلفة من حيث كفايتها أو عدد المنتسبين اليها أو عدد المدرسين الذين يوظفون في المكان المناسب •

#### امكانيات تدريب اليد العاملة :

كان من الممكن أن يستغل العدد الضخم من الاطفال الذين لا يتجاوزون المرحلة الابتدائية ويتركون الدراسة خلال المرحلة عن طريق تشجيع المعاهد التدريبية ونشر التعليم الحرفي والتدريب أثناء العمل تحت اشراف دقيق - فان الدورات التدريبية التي تنظمها الاقسام الحكومية المختلفة ومعاهد التدريب ذات البرامج الثابتة محدودة جدا لا تستوعب هذا العدد الكبير من الاطفال وينتج عن ذلك فقدان اجتماعي كبير - ولكن التدريب بوضعه الحالي يؤدي الى أرقام محدودة كما يتضح من الجدول الآتي وفيه عرض موجز للوضع الراهن بالنسبة للتدريب في شتى المجالات •

جدول يبين القدرة التدريبية وعدد المتدربين والذين أتموا التدريب  
مصنفين حسب المجال الذي تدربوا فيه (٢١)

| عدد الذين أتموا<br>مرحلة التدريب | عدد الذين يتلقون التدريب<br>في جميع المراحل |         | القدرة التدريبية<br>العدد المكن قبوله |         | عدد معاهد<br>التدريب | مجال التدريب الرئيسي       |
|----------------------------------|---------------------------------------------|---------|---------------------------------------|---------|----------------------|----------------------------|
|                                  | ١٩٦٦/٦٥                                     | ١٩٦٦/٦٤ | ١٩٦٧/٦٦                               | ١٩٦٦/٦٥ |                      |                            |
| ٣٧                               | ٣١                                          | ٥٥      | ٨٠                                    | ٦٠      | ١                    | الإدارة                    |
| ١٢٥                              | ١٢٠                                         | ٣٠٥     | ٢٦٠                                   | ١٩١     | ٤                    | التعليم                    |
| ٤٢٠                              | ٤٦١                                         | ٤٤٠.٤   | ١٣٨٥                                  | ١١٩٥    | ١٦                   | الصناعة (الدورات الفنية)   |
| ١٥١                              | ١٣٤                                         | ٨٤٧     | ٤٥٤                                   | ٤٠٠     | ٨                    | الصناعة (الدورات التجارية) |
| ٥٣٢                              | ٢٤١                                         | ٣٩٧     | ٣٩٧                                   | ٧٨٢     | ٤                    | الصناعة (الحرف اليدوية)    |
| ١٩٠                              | ٢٤٢                                         | ٩١٥     | ٣٧٦                                   | ٤٠٦     | ٨                    | الطب والصحة العامة         |
| ٣٥                               | ٢٢٣                                         | ٢٩      | ٢٩                                    | ٣٦      | ٢                    | الخدمات الاجتماعية         |
| ٢٧١                              | ٢٢٣                                         | ٤٤٦     | ٤٧٩                                   | ٣٣٠     | ٧                    | مياطين أخرى                |
| ٢٦                               | ٣٨                                          | ١٥٨     | ١٠٦                                   | ٤٧      | ٥٤                   | المجموع                    |
| ٤١                               | —                                           | ١٠٦     | ٤٠                                    | ١٠٧     |                      |                            |
| —                                | ٨٥                                          | ١٢٥     | ١١٠                                   | ٧١      |                      |                            |
| ٩٢                               |                                             |         |                                       |         |                      |                            |
| ١٩٣٠                             | ١٥٧٥                                        | ٧٧٨٧    | ٣٧١٦                                  | ٣٦٥٠    |                      |                            |

٢١ - تقرير عن تدريب الأيدي العاملة في ليبيا خلال ١٩٦٥ - ١٩٦٦ اعداد قسم اليد العاملة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سبتمبر سنة ١٩٦٧ صفحة ٣

بلغ عدد الطلاب الذين يتلقون التدريب في مختلف المهن وانحرف عام ٦٥ - ١٩٦٦ حوالى ٦٦٩٣ طالبا - فلم تكن القدرة التدريبية في جميع معاهد التدريب مستغلة على الوجه الاكمل اذ بقى حوالى ٢٠٪ منها بدون استغلال خلال تلك السنة وقد ارتفع عدد المتدربين خلال عام ٦٦ - ١٩٦٧ الى ٧٧٨٧ متدربا أى بزيادة معدلها ١٦٣٪ •

ويلاحظ أيضا أنه خلال عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ أتم حوالى ١٩٣٠ متدرب تدريبهم بنجاح بينما بلغ عدد الذين أتموا التدريب خلال العام الاسبق ١٥٧٥ متدربا - فالزيادة وقدرها ٣٥٥ ترجع بصفة رئيسية الى ارتفاع عدد الذين أتموا التدريب أثناء العمل خلال السنة ضمن برامج وزارة الصناعة •

واذا حاولنا التعرف على الجهات التى تتولى التدريب فنجد منها القطاعات التالية :

مصلحة الاحصاء - المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى - معهد الادارة - الزراعة - التعليم - الصناعة - الطب والصحة - الخدمات الاجتماعية - دورات أخرى - التليفون - التلفزيون - التمثيل والموسيقى •

اذا كانت الاحتياجات تصل الى ١٦٠.٠٠٠ شخص والقدرة على التدريب تصل الى ٤٠٠٠ فمعنى ذلك أننا نحتاج ٤٠ سنة بالمعدل الحالى •

بينما نحتاج الى ٤٠.٠٠٠ فى العام اذن يجب أن تضاعف امكانيات التدريب الى عشرة أضعاف •

ان للتدريب - خارج نطاق التعليم الرسمى - دور كبير فى تنمية المهارات البشرية اللازمة للتقدم الاقتصادى - وبرامج التدريب على العمل التى تنظمها الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات والشركات ثم نقابات العمال تحقق على



الفور ارتفاعا ملحوظا في انتاجية العمل ونهى الفرصة لتحسين نوعية القوة العاملة بشرط أن تكون هذه البرامج جزءا من السياسة العامة التي تصنعها الدولة لتنمية القوة العاملة •

### تنمية المواهب الادارية :

لا شك أن تنمية المواهب الادارية هي حجر الزاوية في أية تنمية اقتصادية بالعمل على تشجيع المديرين على تحمل مسؤولياتهم في تنمية الافراد وتتضمن هذه المسؤولية اعداد البرامج لتدريب الافراد واعادة تدريبهم وحسن استخدام الموارد البشرية المدربة والمستخدمه بالفعل - وبذلك تصبح اجراءات التشغيل والتعيين وتعويض العمال ووسائل الاتصال جزءا لا يتجزأ من عملية تنمية القوة البشرية - فالحاجة ماسة الى المديرين الكفاء والمديرين للقيام بمهمة تنسيق النشاطات المختلفة التي تقوم بها الهيئات الحكومية في مجال تنمية وتطوير القوة العاملة وضمان اتساق هذه الانشطة مع غيرها من الاهداف الاستثمارية المخططة كما يساعدون على تقبل البيئة للتغيرات التكنولوجية السريعة والاستفادة منها بدلا من مقاومتها والحد من آثارها •

هذا هو ما تفعله الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحاضر فان برامج التدريب في أجزاء الإدارة العليا تتضمن تدريب القادة والمديرين •

تدريب التنفيذيين •

تدريب رؤساء الادارات •

تدريب الكفاية الانتاجية •

تدريب محاسبة التكاليف •

تدريب العلاقات الصناعية •

## الخلاصة

ان استثمار العنصر البشرى أمر على جانب كبير من الاهمية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية مثله فى ذلك مثل الاستثمار فى المشروعات الاخرى كالكهرباء والمصانع والسكك الحديدية - ويواجه المخططون فى الدول النامية بصفة خاصة مشكلة صعبة فى قياس المعروض من القوة العاملة - وكلما توافرت معلومات ومقاييس أفضل لتقدير الموقف الحقيقى للموارد البشرية فى الدولة - زادت قدرة المخططين على اختيار أكثر السياسات ملاءمة لتنمية القوى العاملة فى المستقبل .

ولا شك أنه من واجب الدول النامية العمل على التوسع فى التعليم الابتدائى الإلزامى - ثم الثانوى والمعاهد المخصصة - والواقع أن سلامة أى استراتيجية لتنمية القوى العاملة تتوقف على مستوى التطور الذى يصل اليه المجتمع .

وبتحديد أدق نستطيع الوصول الى التوصيات التالية :

أولا : أن هناك نسبة كبرى من السكان يدخلون ضمن غير العاملين اقتصاديا - ورأينا أن هذه النسبة تزيد فى ليبيا عن غيرها من البلدان وأنه يمكن أخذ هذه الفئات بالتعليم والتدريب لتأهيل عدد أكبر من العاملين .

ثانيا : أن العنصر النسائى لم يأخذ دوره بعد فى الحياة الاجتماعية كما يجب وأنه يمكن الاعتماد عليه فى المستقبل لسد النقص فى الميادين التى تخصص لها المرأة أو تتفق وطبيعتها .

ثالثا : أن القطاع الزراعى يمكن أن يزود القطاعات الأخرى باليد العاملة لو تحول هذا القطاع الى الزراعة العلمية التى تعتمد على الآلات أى زيادة استخدام رأس المال capital deepening كما هو مثال فرنسا ( زيادة نسبة معامل رأس المال / العمل ) .

رابعا : أن الباحثين على العمل والعاطلين حاليا ترجع بظالتهم الى عدم امتثالهم

مهنة معينة - وأنهم يكونون احتياطيا لا بأس به سواء كانوا من المتخصصين الجدد أو الذين كانوا يعملون وفقدوا أعمالهم .

خامسا: أن البطالة المقنعة يجوز أن تكون مصدرا آخر للعمل باعادة تأهيل من تشعر الدوائر الحكومية ودوائر مصدر الاعمال بأنهم زائدون عن الحاجة أو أن خبراتهم ومهارتهم لا تتناسب والعمل الموكل اليهم .

سادسا: أن الحل الوحيد يكمن في ايجاد الفرص للتدريب ولكنه التدريب الملائم للعمل المناسب فلا معنى من تدريب لاعمال غير مطلوبة - كذلك تعطى مشكلة الاجور انعكاساتها على طلب العمل - فان تحديد الحد الادنى على هذا المستوى العالى للعمل غير الماهر يرفع بالتالى مستويات الاجور للمهارة الفنية مما يزيد في التكاليف الانتاجية .

أما احتياجات ليبيا من الطبقة العليا من الفنيين والخبراء فلا يمكن أن يحلها التدريب في الوقت الحاضر - ولكننا نهتم حاليا بايجاد الحل لاستخدام الطاقات المعطلة أو التي لا تستخدم استخداما اقتصاديا - بل لا بد أن يكون التدريب شاملا لاعداد العاملين للاعمال التي يقصدونها أو لاعادة التدريب اذا كانت مهاراتهم لم تعد تتفق ومسئوليات العمل الجديدة - وهذا هو أفضل أنواع العلاج لمشكلة ليبيا فالتقدم الاقتصادي يتطلب تحويرا في الاعمال ويخلق بعض التوتر ولا بد من ايجاد المعادلة الصحيحة بين عرض العمل وطلبه .

وبسياسة حكيمة في أمور اليد العاملة تهدف الى خلق المهارات وسيولة العمل يمكن حل مشاكل التنمية ورفع الدخول الحقيقية للمواطنين .

أضف الى ذلك أثر هبوب رياح التغيير في عقد السبعينات . اننا نحتاج الى معلومات عن فرص العمل التي تسببها التغيرات التكنولوجية أو الانتقالية - مع معاونة العامل ماليا وفنيا حتى يلتحق بالعمل الجديد - ان الهدف هو تحويل الخاملين اقتصاديا ليساهموا بدورهم وبطاقاتهم في الاعمال الوطنية وأن نجعل ميدان العمل أكثر سيولة يتصف بسهولة الحركة والانتقال .



والثورة بمبادئها ومفاهيمها الاشتراكية ستعمل على تلييب المشروعات الاجنبية على قدر طاقتها كما أن جميع القطاعات سواء كانت القطاع العام أو الشركات أو المشروعات الخاصة ستلجأ الى تفضيل استخدام المواطنين ليحلوا محل العناصر الاجنبية التي تملأ كثيرا من الوظائف ذات المهارات المتخصصة .

ان تحريك هذه الطاقات المتعطلة ستقضى على مختنقات التنمية الاقتصادية التي تخلقها ندرة العمل الماهر كما ستقضى على مظاهر التضخم المالى - لان الاستثمار المالى فى مشروعات المستقبل سيجد العاملين فيتزايد الانتاج وينخفض التضخم ونستطيع الوصول الى المستوى المرغوب من التنمية الاقتصادية .

هذا هو التحدى الذى يواجهنا لعقد السبعينيات .

## المراجع

- ١ - المجموعة الإحصائية مصلحة الإحصاء والتعداد طرابلس لسنوات ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ •
- ٢ - التعداد العام سنة ١٩٦٤ مصلحة الإحصاء والتعداد طرابلس •
- ٣ - إحصائيات التعليم من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٦ وزارة التربية والتعليم •
- ٤ - تقرير المصرف الزراعى الوطنى سنة ١٩٦٨ •
- ٥ - تقارير مصرف ليبيا سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ •
- ٦ - مسودات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية وزارة التخطيط والتنمية •
- ٧ - مجلة دراسات فى الاقتصاد وإدارة الأعمال •  
المجلدات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سنة ١٩٦٥ - سنة ١٩٦٨
- ٨ - تقارير وزارة العمل عن تدريب الأيدي العاملة ١٩٦٥ - ١٩٦٦
- ٩ - تقرير وزارة الصناعة عن مراكز التدريب المهنى سنة ١٩٦٨
- ١٠ - مصادر القوى البشرية فى ليبيا والاحتياجات بالنسبة للتعليم والتدريب خلال السنوات ٦٤ - ١٩٧٤ اعداد أ.ن.ك. ناير •
- ١١ - تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير عن التنمية الاقتصادية فى ليبيا سنة ١٩٦٠